

میں سے ہے کہ وہ فقہ و فقہاء کے بارے میں ٹکوک و شبہات پیدا کرنے کے راستے پر چلے اور بعض جاہلوں اور بے وقوفوں کو سز کیا۔ سوانہوں نے مذاہب کے متبیین (یعنی متقدمین) کے سامنے اخگونی مسائل کو اچھا لاکر ایک طرف تو وہ ان کے درمیان فساد و نزاع برپا کریں اور ان کو ان اخگونی مسائل کی وجہ سے ایسے امور سے غافل کر دیں جو ان کو نصیرے ہوئے ہیں اور دوسری طرف مسلمانوں کو فقہ و فقہاء پر اعتماد کی دولت سے محروم کر دیں اور ان کو احکام دین اور مذاہب سے باہر کر دیں نتیجتاً وہ ابواء و آراء کے شرک میں جکسا ہو جائیں۔ اور البتہ تحقیق ماضی میں آئمہ اعظم ان سازشوں پر متنبہ ہوئے تو انہوں نے ان اعداء اسلام کے چہروں سے نقاب الٹ دیا اور ان کے تمام راستوں میں ان کا تعاقب کیا۔ سوانہوں نے اخگونی فقہاء کی حقیقت کو واضح کرنے کے لیے چھوٹی اور بڑی کئی کتابیں تالیف کیں۔ اور انہوں نے اصولی و فروعی اخگونی کے درمیان فرق واضح کیا۔ اور لوگوں پر ان اعداء اسلام کی بری نیاں اور فساد مقامہ کو بھی خوب واضح کیا۔ شیخ الاسلام ابن تیمیہ کا فرمان جو بعض فقہی اخگونی مسائل پر بحث کے بعد ہے ملاحظہ ہو شیخ نے فرمایا۔

”اور اس کی وجہ سے ان لوگوں کا مساو بن گیا جو اہل سنت کے مذاہب کے درمیان فتنہ پیدا کرتے ہیں تاکہ یہ داعیہ بن جائے ان کے اہل سنت والجماعت سے ٹکڑے کا اور رافضیوں اور طہیین کے مذاہب میں داخل ہونے کا۔

ہر حال ہمارا مضلی ہونا سو بالکل صحیح ہے وہ یعنی سجدہ حرام اور مسجد نبوی کے آئمہ امام اہل سنت احمد بن حنبل کے پیروکار ہیں کیونکہ امام احمد بن حنبل رحمہ اللہ کے امام اہل سنت تمام رکھنے پر علماء کا اجماع ہے پس جو شخص ان کے متبعین پر طعن کرتا ہے۔ اپنے عمل بالسنّت کے زعم کی وجہ سے وہ حقیقت میں امام موصوف کی ذات پر طعن کرتا ہے یہ بات کہ وہ احادیث رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم کو رد کرتے ہیں سو

ہم کہتے ہیں: ثابت بڑا بہتان ہے۔ سبحانک هذا بہتان عظیم۔ مسجد حرام ہو۔
 مسجد نبوی کے آئینہ اس سے بری ہیں بلکہ وہ اس شخص سے بھی بری ہیں جو ایسا کرتا ہے۔

اور اگر ان میں سے کسی کے بارے میں ثابت ہو جائے کہ اس نے احادیث رسول اللہ صلی اللہ علیہ وسلم میں سے کسی حدیث پر عمل ترک کیا ہے تو مناسب یہ ہے کہ اس کو اس بات پر محمول کیا جائے کہ اس کو اس حدیث کا علم نہیں یا ترک کنندہ کے نزدیک ثابت نہیں یا وہ اس حدیث کو بھول گیا یا اس کا اعتقاد اس حدیث کے عدم دلالت کا ہے یا اس حدیث کے معارض دو سری حدیث کے پائے جانے کا۔ جہاں ہے یا اس معارض کی وجہ سے متروک حدیث کے ضعف کا اعتقاد ہے جبکہ وہ متروک حدیث خود معارض بننے کی صلاحیت نہیں رکھتی۔

آخر میں عرض یہ ہے کہ بے شک آج مسلمانوں کے لیے مناسب یہ ہے کہ وہ اپنے اندر اس وسعت اور فراخ دلی کو قائم رکھیں جو ان کے سلف صالحین میں تھی اور اپنے نفسوں پر اس امر کے بارے میں تنگی پیدا نہ کریں جس میں اللہ نے وسعت رکھی ہے۔
 میں اللہ سبحانہ و تعالیٰ سے سوال کرتا ہوں کہ وہ مسلمانوں کو حق بات پر جمع کر دے اور یہ کہ وہ ہمیں ہدایت کنندہ اور ہدایت یافتہ بنادے۔ اللہ تبارک و تعالیٰ ہو۔

والسلام علیکم ورحمۃ اللہ وبرکاتہ

(دستخط) محمد بن عبد اللہ السبیل

امور مسجد حرام و مسجد نبوی کا سربراہ (چیمبرمین)

لور امام و خطیب مسجد حرام۔

Muslim World League
Secretariat General at
Maktabah al-Makharish



رابطة العالم الإسلامي

الإمامة العامة - مكة المكرمة
إدارة المجمع العلمي

(رقم ١٦١ / تاريخ ١٠ / ١٤٤٠ / هـ الموافق ٦ / ١٢ / ٢٠١٩ م)

الموضوع : الاستدلال بالاحكام

المكرم د. عثمان حكيـم
باكستان - بواسطة شيخ غلام مصطفى بن عبدالحكيم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد -
في الاشارة إلى خطايكم المؤرخ في ١٩/٧/١٤٤٠م المتضمن طلب
الإجابة عن بعض الاستفسارات -
يسرني أن أبحث أليكم بطلية إجابة معالي الشيخ محمد بن
السبيل الرئيس العام لشئون المسجد الحرام والمسجد النبوي الشريف
وعضو المجمع الفقهي الإسلامي -
رحمته الله الجميع لما يحبه ويرضاه -
مدير المجمع الفقهي الإسلامي

د. أحمد حطالة

ع/ع ١/١

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة العربية السعودية

وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد

الإجابة على أسئلة الدكتور / عدنان حكيم من باكستان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأصلي وأسلم على سيدنا محمد عبده ورسوله وعلى آله وصحبه أجمعين
(السؤال الأول) هل إجماع الصحابة الكرام الرورفة والتابعين وفههاء الأمة حجة شرعية أم لا ؟
وهل يعتبر مصدرا ثالثا للتشريع الإسلامي أم لا ؟ وما دليل حجة الإجماع وما حكم منكر الإجماع
كلها وهل يجوز مخالفة الإجماع ؟

(الجواب الأول) إجماع الصحابة الكرام الرورفة حجة شرعية باتفاق العلماء .
وإجماع التابعين وفههاء الأمة حجة شرعية خلافا لداود الظاهري الذي يرى أن إجماع غير
الصحابة ليس حجة شرعية .
والقول بأنه حجة هو الصحيح لأن الأدلة على حجية الإجماع عامة لكل إجماع حيث تشمل
إجماع الصحابة وغيرهم وبذلك يكون القول بأن إجماع الصحابة وحدهم حجة تحكم لادليل
عليه .

ويعتبر الإجماع هو المصدر الثالث من مصادر التشريع الإسلامي بعد الكتاب والسنة .
الأدلة على حجة الإجماع :
الإجماع حجة شرعية عند جمهور العلماء نعت العمل به والأدلة على ذلك من الكتاب والسنة
كتوبة يذكر منها مايلي :

١٠ من الكتاب .
استدلوا بقوله تعالى ﴿ وَمَنْ يَتَّبِعِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُسْلِمِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصْرًا ﴾ النساء ٦١
ووجه الاستدلال أن الله سبحانه وتعالى توعد من يتبع غير سبيل المؤمنين ولو لم يكن محرما مانوعدا
عليه ولما جمع بينه وبين مشاققة الرسول التي هي حرام وإذا كان الناع غير سبيل المؤمنين حرام كان
ناع سبيل المؤمنين واحدا والحكم اتجمع عليه هو سبيل المؤمنين . لأن المراد من السبيل في الآية
ما احتازه الإنسان لنفسه من قول أو فعل .

٢ من السنة: عن انس بن مالك رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول في إن الله لا يجمع أمني أو قال أمة محمد صلى الله عليه وسلم على صلاة في أحرجه الرمدي ، وعن اس عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في إن الله لا يجمع أمني أو قال أمة محمد صلى الله عليه وسلم على صلاة ، ويد الله مع الجماعة ومن شذت إلى النار في أحرجه الرمدي .

وجه الاستدلال أن هذه الأحاديث مانعها المحتلقة انفقت على معنى واحد هو عصمة الأمة عن الخطأ يدل على أن إجماع العلماء حجة شرعية .
وهذه الأحاديث تمسك بها الصحابة ومن بعدهم في إثبات الإجماع من غير خلاف فيها ولا نكير إلى زمان ظهور المخالفين .

حكم مكر الإجماع كلياً: اختلف العلماء في حكم مكر الإجماع القطعي على ثلاثة أقوال .
الأول: أن انكار الإجماع القطعي يوجب الكفر مطلقاً .
الثاني: أنه لا يوجب الكفر مطلقاً .

الثالث: إن كان الإجماع في أمر علم قطعاً كونه من الدين كالصلوات الخمس مثلاً فإنه يوجب الكفر وإن لم يكن كذلك لم يوجب الكفر .

- أما عن مخالفة الإجماع فإنه لا يجوز لا ذكرنا من كونه حجة شرعية بحسب العمل به .

(السؤال الثاني) / القياس مبني على الظن والمبني على الظن طئي والله سبحانه وتعالى مبني على اتباع الظن بقوله ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ في الأسراء ٣٦ فلا يصح الحكم بالقياس ، لأنه اتباع الظن ؟

(الجواب الثاني) / القياس هو المصدر الرابع من مصادر الفقه الإسلامي ودلت الأدلة الشريفة من الكتاب والسنة والإجماع على حجيته وعمله به الصحابة والتابعون وفقهاء الأمة عبر العصور وجمهور العلماء ذهبوا إلى أنه بحسب العمل بالقياس وأنكر ذلك داود الطاهري وأتباعه وقالوا بأن القياس ليس حجة شرعية واستندوا إلى أدلة منها ما ذكرته في سائر ذلك وقد أحسن العلماء على أدلتهم ونذكر باختصار بعض الإجابات وإذا أردت التوسع فليكن مكتب أصول الفقه كالبرهان للحويني والمحصل للرازي والأحكام للامدي وشروح مختصر ابن الخياط وأصول السرخسي وكشف الأسرار لعبد العزيز البحاري فإن فيها رداً مطولاً على شبهات دعاة القياس .

أما ما سألوه من آيات تنهي عن الظن فلا علاقة له بالقياس ولا يفتل عليه لأن المهيبة عنه هو اتباع الظن في المغتات أما الأحكام العملية فكثير من أدلتها طيبة ولم يعبروا هذه السهبة لئلا يصحى الطبية الدلالة وهذا باطل .

أما استدلالهم بقوله تعالى ﴿لَا تَلْعَبْ مَالِكٌ لَكَ مِنْ عِلْمِ يَوْمٍ مُرْتَدٍّ بِهِ إِلَهِىَ أَنْ يَعْبُدَ الْإِنْسَانَ عَنْ مَدْرُوكٍ الْبَقِيَّةِ﴾ مع إمكان التفسير واعتماداً على الحديث والتجديد وهذا الهي لا يشمل القياس الشرعي لأن إلحاق الفرع بالأصل في الحكم لمجرد العلة الجامعة بينهما ليس من قبيل القول بصير علم الهي عنه في الآية ، لأن يقوم به المجتهد هو بناء على ما ترجح لديه وأداء إليه اجتهداً .

(السؤال الثالث) / مادلل حجة القياس الشرعي ؟

(الجواب الثالث) / الأدلة على حجة استدلال العلماء على حجة القياس بأدلة من الكتاب والسنة والإجماع والمطلوب وسوف نذكر بعضاً منها فإذا أردت التوسع فليكن بكتب الأصول التي ذكرت لك سابقاً في رد شبهات مكري القياس .

فمن الكتاب . قوله تعالى ﴿هُوَ الَّذِي أَحْرَجَ الذِّبْنَ كَثُورًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ لِأَوَّلِ الْحَشْرِ مَا ظَنَنْتُمْ أَنْ يَخْرُجُوا وَظَنُوا أَنَّهُمْ مَانِعَتُهُمْ حُصُونُهُمْ مِنَ اللَّهِ فَأَتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ حَيْثُ لَمْ يَحْتَسِبُوا وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ يُرْغِبُونَ بِنَفْسِهِمْ مِنْهُمْ وَأَبْدَى الْمُؤْمِنِينَ فَاتَعَبُوا بِأُولَى الْأَبْصَارِ﴾ (الجنز ٢)

وموضع الاستدلال هو قوله تعالى ﴿فَاتَعَبُوا بِأُولَى الْأَبْصَارِ﴾ ووجه الاستدلال منه أن الله تعالى لما أخرج المسلمين عما حاق بيهود بني النضير أمرهم بأن يفتروا والاعتبار من العصور وهو المخاورة والمقصود ليسوا أنفسكم بهم . لأنكم بشر مثلهم إن فعلتم مثل فعلهم حاق بكم ما حاق بهم فهذه الآية عامة في الأحد بجميع أنواع الاعتبار ولما كان القياس هو المخاورة من العرع إلى الأصل لوجود علة جامعة بينهما انبجح صحت أنواع الاعتبار التي أمر الله تعالى بها .

ومن السنة . عن معاذ رضي الله عنه . رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بعثه إلى اليمن فأصابه قال كيف نصبح إن عرص لك قضاء؟ قال أقضي بما في كتاب الله قال فإن لم يكن في كتاب الله؟ قال . حسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فإن لم يكن في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم؟ قال اجتهد رأيي لا ألوأ قال فصر رسول الله صلى الله عليه وسلم صدري وقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواه أنوداد والمؤيدي وأحمد والطائسي وصححه غير واحد من المحققين .

ووجه الاستدلال . أنه صوبه في الانتقال من الكتاب والسنة إلى الاجتهاد والقياس لون من ألوان الاجتهاد .

الإجماع . العمل بالقياس مجمع عليه بين الصحابة وكل ما كان عليه مجمع بين الصحابة حتى يجب الالتزام به .

ومن أمثله ذلك ما رواه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه : أنه كتب إلى أبي موسى الأشعري*
رسائلته المشهورة في أعرف الأشياء والظائر وقس الأمور بربابك في أخرجه البيهقي في الدين
الكبرى والخطيب البغدادي في الفقه والتفقه .

المقول : إن نصوص الكتاب والسنة محدودة متناهية والوقائع التي تقع للناس غير متناهية فهي كل
زمان ومكان تظهر وقائع جديدة فإذا لم يقس على نصوص الكتاب والسنة لحد الحكم للوقائع
الجديدة فإنها تبقى بلا حكم وهو باطل ، لأن الشريعة عامة وشاملة لكل ما يستحدث فما من واقعة
إلا ولها حكم وعلى المجتهدين استنباطه بناء على قواعد الاستنباط المعروفة .

(السؤال الرابع) ما مفهوم قوله عليه الصلاة والسلام في من أصاب فله أحران ومن أخطأ فله
أحره .*

(الجواب الرابع) المراد أن الحاكم أو القاضي أو العالم المجتهد إذا اجتهد وسدل وسعه في سبيل
الوقوف على حكم مسألة وأخطأ في الحكم فإنه لا يلزم بل يزجر على اجتهاده أما إذا أصاب الحق
فإنه يصاعف له الآخر فيعوز بأجر الاجتهاد وأجر إصابة الحق .

واشروط العلماء أن يكون عالمًا بالاجتهاد وأما إذا لم يكن عالمًا وإنما يتكلف الاجتهاد وبدعي العلم
فلا يشمل حكم الحديث .

(السؤال الخامس) ما الحكم إذا اختلف آراء الفقهاء من المجتهدين جميعاً على حكم واحد في واقعة
هل يكون قانوننا شرعياً يجب اتباعه وهل يجوز مخالفته .*

(الجواب الخامس) إذا اختلف الفقهاء المجتهدون جميعاً على حكم واحد في واقعة من الوقائع فإنه بعد
إجماعاً لا يجوز مخالفته ويجب اتباعه ومن خالفه حينئذ يناله الوعيد الذي ذكرناه في الأدلة على حجة
الإجماع .

(السؤال السادس) هل يحتر القياس ماحداً وإنما لأخذ الأحكام الشرعية .*

(الجواب السادس) يحتر القياس مصدرًا وإنما يؤخذ منه الأحكام الشرعية بعد الكتاب والسنة
والإجماع .

يقول القرطبي قال الحارثي في كتاب (الاعتصام بالكتاب والسنة) والمعنى لا عصمة لأحد إلا في
كتاب الله أو سنة به أو في إجماع العلماء إذا وجد فيها الحكم فإن لم يوجد فالقياس وقد نرحم
على هذا (باب من شبه أصلاً معلوماً بأصل من قد بين الله حكمها لغيره السائل) ونرحم بعد
هذا (باب الأحكام التي تعرف بالدلائل وكيف معنى الدلالة وتصريحها) إجماع لأحكام القرآن

١٧٢/٧

(السؤال السابع) ما حكم الذي يقول إن أول من قاس هو النبطان .*

في الخبر من الساجد إذا أراد القائل بقوله الشيطان أول من فاسد لأنه ١٤٠٢ هـ في الخبر أن من فاسد مع خزني من نار وحلقه من طين في الأعراف ١٢ هـ، صحيح.

لأنه روي عن ابن عباس والحسن وابن سيرين أنهم قالوا: أول من فاسد إبليس فأخطأ القياس وقال الحكماء أخطأ عدو الله من حيث فصل النار على الطين وإن كانا في درجة واحدة من حيث هما حماد مخلوق.

أما إذا أراد بقوله الشيطان أول من فاسد ابتكار القياس الشرعي ورده والطعن فيه فهذا لا يجوز لأن العلماء الأعلام أجمعوا على الأحاد بالقياس وولاة معرفة يقولون الشروع ومخالفة الإجماع حرام.

(السؤال التاسع) ما حكم تقليد أحد الأئمة الأربعة في الشريعة الإسلامية.

(الجواب التاسع) المسلمون إزاء مسألة التقليد صفان:

-الصف الأول: وهم المتجهدون أي القادرون على استنباط الأحكام الشرعية من أدلتها وهؤلاء لا يسعهم التقليد بل يجب عليهم الاجتهاد.

الصف الثاني: وهم العوام أي الذين لا يقدرّون على الاجتهاد وهؤلاء يجوز لهم تقليد أحد الأئمة الأربعة.

والرد بالنقد هنا هو اتناع قول المتبني في المسألة من غير معرفة لدليله معرفة عامة في الفروع والفقه والدليل على ذلك قوله تعالى في فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون في الأنبياء ٧ وقوله صلى الله عليه وسلم في قصة ذي الشجرة المشهورة في الأسألو إذا لم تعلموا فإني شفاء العي السؤال في أخرجه أبو داود وابن ماجة وأحمد والحاكم والطبراني.

وكذلك لم تكلف عامة الناس بالاجتهاد لعدم ذلك لما ينطه الاجتهاد من قدرات ذهنية خاصة ورسوم في العلم ومعرفة بأحوال الناس ووقائعهم، ودأب على طلب العلم وحصر عليه ولو كانت متاحة لكل الناس فإن اشتغالهم بها يؤدي إلى غفلان معاشهم وحراب دينهم.

(السؤال التاسع) هل تنطق الآية الكريمة في اتحدوا أحبارهم وروهانهم أرياما من دون الله في معنى تقليد الأئمة الأربعة أي جبعة ومالك والشافعي وأحمد.

(الجواب التاسع) التصود بالآية أنهم جعلوا أحبارهم كالأريام حيث أطاعوهم في كل شيء وقد روي الزمدي عن عدي بن حاتم قال أتت النبي صلى الله عليه وسلم وفي عفي صلب من ذهب فقال يا عدي اطرح علك هذا الوثن وسمعه يقرأ في سورة براءة اتحدوا أحبارهم وروهانهم أرياما من دون الله والشيخ ابن مريم التوبة ٣٦ نعم قال أما إني لم يكونوا يعبدونهم ولكنهم كانوا إذا أحلوا لهم شئاً استحلوه وإذا حرموا عليهم شئاً حرموه في.

فإن الأئمة الأربعة رجعهم الله من هؤلاء الأحرار الذين يخلون مساحرة الله ويحرصون ما أحل الله معاذ الله أن يجعل الأئمة الأعلام في منزلة هؤلاء الأحرار وهم الذين بذلوا جهدهم وأقروا أعمارهم في خدمة الشريعة الإسلامية ، وما وقع بينهم من اختلاف هو بسبب اختلاف اجتهاداتهم وهم مأجورون في ذلك والقول بأن حكم الآية ينسملهم اقراء بهذا . . . على جهل عظيم .

(السؤال العاشر) هل التقليد لأحد الأئمة الأربعة يدخل في رمة الشرك والكفر ؟
(الجواب العاشر) تقليد الأئمة الأربعة لغير المذهب حائر ولا علاقة له بالكفر والشرك ، فالأئمة الأربعة رجعهم الله دعاء حق ودين وهو أنفسهم لتعلم العلم الشرعي وتعليمه حتى بلغوا حطا كبيرا منه مكهن من القلوة على الاجتهاد فالقليد لهم من عامة المسلمين على هدى وفلاح إن شاء الله تعالى .

(السؤال الحادي عشر) ما حكم الذي يعتقد أن المقلدين هم يفعلون الشرك والكفر ؟
(الجواب الحادي عشر) الذي يعتقد هذا عليه أن يدرك أن اعتقاده هذا خطأ لأساس له من القيمة وهذا الاعتقاد يدل على جهل كبير بالشريعة الإسلامية التي فرقت بين الكفر والإيمان والشرك والتوحيد وعليه أن تعلم من دينه ما يعرف به بين الشرك والكفر وبين الاجتهاد .
(السؤال الثاني عشر) هل يحتاج الناس إلى تقليد لأحد الأئمة الأربعة أم لا ؟ وهل يؤدي التقليد فيما لا نص فيه إلى ضلالة ؟

(الجواب الثاني عشر) كما فصلنا سابقا فإن غير المذهب في حاجة إلى أن يقلد المذهب وتقليد المذهب سواء كان فيما لا نص فيه أو في فهم النص حائر ولا يؤدي إلى ضلالة بل لا علاقة له بالصلاة إطلاقا .

وبالله تعالى التوفيق

*** **

سیکرٹریٹ رابطہ عالم اسلامی مکہ مکرمہ۔

نمبر ۱۰-۲۹۶ مورخہ ۸ محرم ۱۴۱۶ھ عنوان: سوالات کا جواب

مکرم ڈاکٹر عدنان عظیم حفظہ اللہ تعالیٰ بواسطہ شیخ غلام مصطفیٰ بن عبدالحکیم
السلام علیکم ورحمۃ اللہ وبرکاتہ کے بعد، آپ کے ۱۹-۷-۱۹۹۵ء
کے مکتوب میں بعض سوالات کا جواب طلب کیا گیا ہے اس خط کے حوالہ سے
فضیلۃ الشیخ محمد بن عبد اللہ السبیل امور مسجد حرام و مسجد نبوی ﷺ کے سربراہ کا
مکمل جواب ارسال کرنے پر خوشی محسوس کرتا ہوں، اللہ تعالیٰ سب کو اپنی مرضیات
پر چلنے کی توفیق دے۔

ڈاکٹر احمد محمد متری: مدیر المجمع الفتی الاسلامی

بسم اللہ الرحمن الرحیم

مرکزی ادارہ برائے امور مسجد حرام و مسجد نبوی

مملکت عربیہ سعودیہ

(ڈاکٹر عدنان عظیم کے سوالات کا جواب)

سب ترغیثیں اللہ تعالیٰ تعالیٰ کے لیے ہیں جو تمام جہانوں کا پروردگار ہے،
میں درود و سلام کتناہوں محمد ﷺ پر جو ہمارے آقا ہیں اور اس کے بندے اور رسول
نیر آپ کی کل پر نور تمام اصحاب پر۔

سوال نمبر ۱۔ کیا صحابہ کرام، تابعین عظام، اور فقہاء امت کا اجماع جنت
شرعیہ ہے یا نہیں؟ اور کیا اجماع تخریج اسلامی کا خیر الماخذ ہے یا نہیں؟ اجماع کے

حجت ہونے کی کیا دلیل ہے؟ اور بالآخر اجماع کے منکر کا کیا حکم ہے؟

جواب۔ باتفاق علماء صحابہ کرام کا اجماع حجت شرعیہ ہے اسی طرح تابعین اور فقہاء کا اجماع بھی حجت شرعیہ ہے البتہ اس میں داود ظاہری نے اختلاف کیا ہے ان کی رائے یہ ہے کہ غیر صحابہ کا اجماع حجت شرعیہ نہیں لیکن حجت ہونے کا قول صحیح ہے کیونکہ حجت اجماع کے دلائل عام ہیں، صحابہ رضی اللہ عنہ وغیرہ صحابہ سب کے اجماع کو شامل ہیں اس لیے صرف صحابہ کرام کے اجماع کو حجت کہنا سینہ زوری ہے، اس پر کوئی دلیل قائم نہیں! کتاب و سنت کے بعد اجماع کو تشریع اسلامی کے ماتخذ میں سے تیسرا ماتخذ تسلیم کیا گیا ہے۔

دلائل حجت اجماع۔۔۔۔۔ جمہور علماء کے نزدیک اجماع حجت شرعیہ ہے اس پر عمل کرنا واجب ہے اس پر کتاب و سنت کے بہت سے دلائل ہیں ہم ان میں سے چند ایک ذکر کرتے ہیں۔

۱۔۔۔۔۔۔۔ فرمان خداوندی ہے ”ومن یسأق الرسول من بعدہ“ (الآیۃ) جو شخص بدایت واضح ہو جانے کے بعد رسول کی مخالفت کرتا ہے اور سبیل المؤمنین کے علاوہ کسی دوسرے راستہ پر چلتا ہے ہم اس کو اُور پسر دیتے ہیں بد مردہ پھرتا ہے اور ہم اس کو جہنم میں داخل کریں گے اور وہ برا ٹھکانہ ہے۔ (نساء: ۱۱)

اللہ تعالیٰ نے سبیل المؤمنین کے ترک پر وعید فرمائی ہے اگر یہ حرام نہ ہوتا تو اس پر وعید نہ وارد ہوتی۔ اور اس وعید میں سبیل المؤمنین کے ترک کو اور مخالفت رسول کو جو حرام ہے جمع نہ کیا جاتا اور جب غیر سبیل المؤمنین کی اتباع حرام ہے تو سبیل المؤمنین کی اتباع واجب ہوگی اور اجماعی حکم سبیل المؤمنین ہے لہذا اس کی اتباع واجب ہے۔

۲۔۔۔۔۔۔۔ اور سنت سے دلیل یہ ہے کہ حضرت انس بن مالک رضی اللہ عنہ

جواب۔۔۔۔۔ قیاس فقہ اسلامی کے مآخذ میں سے چوتھا مآخذ ہے اور اس کی حیثیت کتاب وسنت اور اجماع سے ثابت ہے اس پر صحابہ کرام، تابعین اور فقہاء امت نے قناعتاً عمل کیا ہے۔ جمہور علماء کے نزدیک قیاس پر عمل کرنا واجب ہے جبکہ داود کا بری اور ان کے پیروکاروں نے اس کا انکار کیا ہے، انہوں نے کہا کہ قیاس محبت شرعیہ نہیں ہے، ان کے دلائل میں سے ایک دلیل وہی ہے جس کا آپ نے سوال میں ذکر کیا ہے۔ نعم، نے ان کے دلائل کے جوابات بھی دیئے ہیں، مگر مختصر طور پر بعض جواب ذکر کرتے ہیں۔ اور اگر آپ کو مزید وسعت و درکار ہو تو کتب اصول فقہ کی طرف مراجعت کیجئے۔ مثلاً علامہ جوہریؒ کی البرہان، امام رازیؒ کی المصول، الاحکام للقدیؒ، شروٹ مختصر ابن ماجہؒ، اصول سرخسیؒ، اور عبد العزیز بخاریؒ کی کشف الاسرار ان کتابوں میں منکرین قیاس کا تفصیلی رد ہے۔ ہر کیفیت وہ آیات جن میں اتہاع ظنی سے نفی کی گئی ہے، ان کا قیاس شرعی سے کوئی تعلق نہیں۔ اس پر منطبق ہوتی ہیں کیونکہ ان آیات میں جس چیز سے نفی کی گئی ہے وہ ہے۔ عقاید میں ظن کی اتہاع۔ رہے احکام عملیہ سو ان کے اکثر دلائل ظنی ہیں اگر ہم اس شبہ کا اعتبار کر لیں تو ہمیں وہ تمام دلائل شرعیہ ترک کرنے پڑیں گے جو ظنی الدلائل ہیں اور یہ باطل ہے۔ رہا ان کا اللہ تعالیٰ کے فرمان ولا تتقف مالیس لک بہ علم سے استدلال سو اس کا جواب یہ ہے کہ اس آیت سے مقصود نفی ہے اس بات سے کہ کوئی انسان محل یقین میں اعلانِ نیت کے باوجود حصول یقین سے انحراف کر کے ظن و تخمین پر اعتماد کرے پس یہ نفی قیاس شرعی کو شامل نہیں کیونکہ فرع و اصل کے درمیان علت جاسم پائے جانے کی وجہ سے حکم کے اعتبار سے فرع کو اصل کے ساتھ لاحق کرنا اس حکم کے قبیل سے نہیں جس سے آیت میں منع کیا گیا ہے، یعنی بغیر علم کے قول کرنا، کیونکہ مجتہد اسی چیز کو اختیار کرتا ہے جو اس کے نزدیک راجح ہوتی ہے اور اس کا

سے روایت ہے وہ فرماتے ہیں، میں نے رسول اللہ ﷺ سے سنا آپ نے فرمایا ہے
 بیکم اللہ تعالیٰ میری امت کو یا فرمایا است محمد ﷺ کو گھر اہی پر جمع نہ کرے گا۔
 (ترمذی) اور حضرت ابن عمر رضی اللہ عنہما سے روایت ہے کہ رسول اللہ ﷺ نے
 فرمایا ہے ذکر، اللہ تعالیٰ میری امت کو گھر اہی پر جمع نہ کرے گا اور اللہ کا ہاتھ جماعت
 پر ہے اور جو جماعت سے کچھ وہ آل میں پڑا۔ (ترمذی) ان سب احادیث کا اختصار
 الفاظ کے باوجود منہج ایک ہے۔۔۔ یعنی مجموعی طور پر امت کا خطا سے معصوم ہونا۔ اس
 سے ثابت ہوا کہ علماء کا اجماع حجت شرعیہ ہے۔ ہمیشہ ان احادیث سے بغیر کسی رد
 و قدح کے پہلے صحابہ کرام پھر ان کے بعد والے علماء عظام جمیع اجماع کو ثابت
 کرتے رہے ہیں۔ تا آنکہ بعد میں مخالفین اجماع پیدا ہو گئے۔

مسکریں اجماع کا حکم۔۔۔ اجماع قطعی کے منکر کے بارے میں علماء کے نہیں
 قول ہیں۔

(۱) مطلقاً اجماع قطعی کا انکار کفر ہے۔

(۲) مطلقاً اجماع قطعی کا انکار کفر نہیں۔

(۳) اگر اجماعی حکم کا دین میں سے ہونا امر قطعی ہو جیسے پانچ نمازیں تو اس کا
 انکار کفر ہے اور اگر اس کا دین میں سے ہونا امر قطعی نہ ہو تو اس کا انکار کفر نہیں۔ تاہم
 اجماع کی مخالفت جائز نہیں جیسا کہ ہم ذکر کر چکے ہیں کہ اجماع حجت شرعیہ ہے اس
 پر عمل کرنا واجب ہے۔

سوال نمبر ۲۔۔۔۔۔ قیاس کی بنیاد علم پر ہے اور جس چیز کی بنیاد علم پر
 ہو وہ علمی ہوتی ہے اور اللہ تعالیٰ نے علم کی اتباع سے منع فرمایا ہے۔ اللہ تعالیٰ کا فرمان
 ہے "اور اس چیز کے پیچھے مت چل جس کا تجھے علم نہیں" (الاسراء۔ ۳۶) لہذا قیاس
 کے ساتھ حکم بنانا درست نہیں کیونکہ یہ اتباع علم ہے۔

اجتہاد اس تک پہنچنا ہے۔

سوال نمبر ۳۔۔۔۔۔ قیاس شرعی کے تحت ہونے کی کیا دلیل ہے؟

جواب۔۔۔۔۔۔۔ علماء نے قیاس کی حیثیت کو کتاب و سنت اور اجماع سے نیز عقلی دلیل سے ثابت کیا ہے، ہم ان میں سے بعض ذکر کرتے ہیں اور اگر مزید دلائل معلوم کرنے کا ارادہ ہو تو ان کتب اصول کی طرف مراجعت کی جائے جن کا میں نے منکرین قیاس کے شبہات کے رد میں پہلے ذکر کیا ہے۔ کتاب اللہ سے دلیل فرمان الہی ہے۔ صوالذی اخرج الذین کفروا من اهل الکتاب۔ الآیۃ۔ اللہ وہ ہے جس نے اہل کتاب میں سے کافروں کو ان کے گھروں سے نکالا۔ پہلے حشر کے وقت تمہارا گھمان نہیں تھا کہ وہ نکلیں گے اور انہوں نے گھمان کیا کہ ان کے قلعے ان کو اللہ کے عذاب سے بچالیں گے سو ان پر اللہ کا عذاب ایسے طور پر آیا جس کا وہ گھمان بھی نہیں رکھتے تھے اور ان کے دلوں میں رعب ڈال دیا گیا وہ گراتے تھے اپنے گھروں کو اپنے ہاتھوں اور منہ سے کہتے تھے یا اللہ تعالیٰ کا فرمان فاعنبروا یا اولی الابصار ہے۔ وجہ استدلال یہ ہے کہ اللہ تعالیٰ نے جب مسلمانوں کو اس عذاب کی خبر دی جو بنو نضیر پر نازل ہوا تو ان کو حکم دیا کہ وہ عبرت پکڑیں اور الاعتبار العیور سے مشتق ہے۔ اور العیور کا معنی ہے المہاوڑۃ یعنی گھڑنا۔ مقصود یہ ہے کہ اپنے نفوس کو ان پر قیاس کرو کیونکہ تم بھی ان جیسے بشر ہو اگر تم ان جیسے کام کرو گے تو تمہارے اوپر بھی وہی عذاب اتر پڑے گا جو ان پر اترا۔ پس یہ آیت تمام انواع اعتبار کو شامل ہے اور جب قیاس میں فرع و اصل کے درمیان موجود علت ہامد کی وجہ سے فرع سے اصل کی طرف مجاوزت ہوتی ہے تو یہ بھی اس اعتبار کے انواع میں داخل ہوگا جس کا اللہ تعالیٰ نے حکم دیا ہے اور سنت سے دلیل یہ ہے کہ حضرت سہاذ بن جبیل سے روایت ہے کہ رسول اللہ ﷺ نے ان کو یمن کی

طرف کا فیصلہ کر لیں گے؟ انہوں نے جواب دیا کتاب اللہ کے ساتھ۔ فرمایا! اگر کتاب اللہ میں نہ ہو تو؟ حضرت معاذ رضی اللہ عنہ نے جواب دیا سنت رسول اللہ ﷺ کے ساتھ فیصلہ کروں گا۔ آپ نے فرمایا اگر آپ کو سنت رسول ﷺ میں بھی نہ ملے تو پھر؟ کہنے لگے میں اپنی رائے سے اجتہاد کروں گا۔ اور اس میں کو تاہی نہ کروں گا رسول اللہ ﷺ نے ان کے سینے پہ ہاتھ مارا اور فرمایا اللہ کا شکر ہے جس نے رسول اللہ ﷺ کے قاصد کو اس چیز کی توفیق دی جس پر اللہ کا رسول راضی ہے۔ (ابوداؤد۔ ترمذی، مسند احمد، ابوداؤد طرابلسی) اور اس کی بہت سے مصتبین نے تصحیح کی ہے (وجہ استدلال یہ ہے کہ آپ ﷺ نے فیصلہ کرنے میں حضرت معاذ رضی اللہ عنہ کے کتاب و سنت سے اجتہاد کی طرف متکل ہونے کو درست قرار دیا ہے اور قیاس بھی اجتہاد کے انواع میں سے ایک نوع ہے۔ علاوہ انہیں عمل بالقیاس پر صحابہ کرام کا اجماع ہے اور ہر وہ امر جس پر صحابہ کرام کا اجماع ہو وہ حق ہے اس کا التزام واجب ہے، اس کی مثالوں میں سے ایک مثال یہ ہے کہ حضرت عمر بن خطاب رضی اللہ عنہ نے حضرت ابوموسیٰ اشعری رضی اللہ عنہ کی طرف اپنا مشور حکماءہ تحریری طور پر بھیجا کہ اشیاء و نظائر کو پہچاننے اور امور میں اپنی رائے کے ساتھ قیاس کیجئے (سنن کبریٰ بیہقی، الفقیر والسفوف للعلیوب) عقلی دلیل یہ ہے کہ کتاب و سنت کی نصوص محدود اور متناہی ہیں اور لوگوں کو درپیش مسائل غیر متناہی ہیں کیونکہ ہر زمان و مکان میں نئے مسائل غور پذیر ہوتے ہیں سو اگر ان کے احکام معلوم کرنے کے لیے کتاب و سنت کی نصوص پر قیاس نہ کریں تو وہ بنیہ حکم شرعی کے باقی رہ جائیں گے اور یہ باطل ہے کیونکہ شریعت مقدسہ عام ہے اور تمام نئے پیش آمدہ مسائل کو شامل ہے؛ ہر ہر واقعہ کے لیے شریعت میں حکم موجود ہے اور مجتہدین پر لازم ہے کہ وہ استنباط کے قواعد مع وف کے موافق استنباط

کریں۔

سوال نمبر ۴۔۔۔۔۔ رسول اللہ ﷺ کے اس فرمان کا کیا مطلب ہے جو درست اجتہاد کرے اس کے لیے دواجر میں اور جو غلط اجتہاد کرے اس کے لیے ایک اجر ہے۔

جواب۔۔۔۔۔ اس سے مراد حاکم یا قاضی یا عالم مجتہد ہے۔ جب اس نے اجتہاد کیا اور اپنی ممکنہ استاعت کسی مسئلہ کے حکم معلوم کرنے میں صرف کی اس کے باوجود اس سے حکم میں غلطی ہو گئی تو وہ گناہ گار نہ ہوگا بلکہ اپنے اجتہاد پر ماجر ہوگا اور اگر اس نے حق کو پایا تو اس کے لیے دو گنا اجر ہوگا ایک اجر اجتہاد پر دوسرا عاصبت حق پر؛ بشرطیکہ وہ شرائط اجتہاد کا عالم و عامل ہو اور اگر شرائط اجتہاد کا عالم و عامل نہ ہو اور محض تکلف کر کے اجتہاد کرے اور علم کا دعویٰ کرے تو یہ حدیث اس کو شامل نہیں؛

سوال نمبر ۵۔۔۔۔۔ جب تمام فقہاء مجتہدین کی آراء کسی واقعہ کے ایک حکم پر متفق ہوں تو کیا وہ قانون شرعی ہو جاتا ہے؟ کیا اس کی اتباع واجب ہے؟ یا اس کی مخالفت جائز ہے؟

جواب۔۔۔۔۔ جب تمام فقہاء مجتہدین کسی واقعہ کے ایک حکم پر متفق ہو جائیں تو اس کو اجماع شمار کیا جاتا ہے جس کی مخالفت ناجائز اور اتباع واجب ہے اور جو اس اجماع کی مخالفت کرتا ہے وہ اس وعید کی زد میں آتا ہے جس کو ہم نے جمیعت اجماع کے دلائل میں ذکر کیا ہے۔

سوال نمبر ۶۔۔۔۔۔ کیا احکام شرعیہ کے لیے قیاس کا چوتھے ماخذ کے طور پر اعتبار کیا جاتا ہے؟

جواب۔۔۔۔۔ کتاب و سنت اور اجماع کے بعد احکام شرعیہ معلوم کرنے

(۱) مجتہدین یعنی وہ علماء جو دلائل سے مسائل مستنبط کرنے کی قدرت رکھتے ہیں ان کے لیے تقلید جائز نہیں بلکہ ان پر اجتہاد واجب ہے۔ (۲) عوام، یعنی وہ لوگ جو اجتہاد کی قدرت و اہلیت نہیں رکھتے ان کے لیے ائمہ اربعہ میں سے کسی ایک کی تقلید جائز ہے۔ اور تقلید سے مراد یہ ہے کہ فقہی مسائل میں دلیل جانے بغیر مجتہد کے قول کی اتباع کرنا۔ اس پر دلیل اللہ تعالیٰ کا یہ قول ہے۔ پس پوچھو اہل علم سے اگر تم نہیں جانتے۔ (الانبیاء۔ ۷) اور رسول اللہ ﷺ کا فرمان رخصی صحابی کے مشہور واقعہ میں کہ جب وہ نہیں جانتے تھے تو انہوں نے پوچھ کیوں نہ لیا: عاجز آدمی کے لیے بڑا سوال کے کسی بات میں شفا نہیں۔ (ابوداؤد۔ ابن ماجہ، احمد، حاک، طبرانی) اور عامۃ الناس کو اجتہاد کا مکلف بنانا مستحذر ہے، کیونکہ اجتہاد کا تقاضا ہے کہ مجتہد میں خاص ذہنی صوحت ہو۔ علم میں پختگی ہو اور لوگوں کے احوال اور وقائع کی معرفت اور طلب علم اور اس پر صبر کی عادت اور اگر سب لوگ ان ضوابط کو پورا کرنے کے لیے ان کے حصول میں مشغول ہو جائیں تو کاروبار معیشت باطل ہو جائیں گے اور نظام دنیا درہم برہم ہو جائے گا۔

سوال نمبر ۹۔۔۔۔۔ کیا یہ آیت کریمہ "اتخذوا احبارہم و وہبانہم اربابا من دین اللہ" ائمہ اربعہ یعنی امام ابوحنیفہ، امام مالک، امام شافعی، امام احمد بن حنبل کی تقلید پر منطبق ہوتی ہے یا نہیں؟

جواب۔۔۔۔۔ آیت سے مقصود یہ ہے کہ انہوں نے اپنے احبار کو ارباب کی طرح بنالیا کیونکہ انہوں نے ان کی ہر چیز میں اطاعت کی چنانچہ امام احمدی نے عدی بن حاتم سے روایت نقل کی ہے وہ فرماتے ہیں میں نبی ﷺ کے پاس اس عافت میں آیا کہ میری گردن میں سونے کی صلیب تھی آپ نے فرمایا اے عدی ان کو اتار پیونک۔ یہ بت ہے اور میں نے آپ ﷺ سے سنایا ہے سورہ براءہ کی

یہ آیت نکلت کی اتخذوا حبارہم و رہبانہم اربابا می دون اللہ والمسیح ہی مریم (توبہ۔ ۳۱) پھر فرمایا خوب سن لو وہ ان کی عبادت نہیں کرتے تھے، لیکن جب وہ کسی چیز کو حلال قرار دیتے یہ اس کو حلال سمجھتے اور جب وہ ان پر کوئی چیز حرام کرتے تو یہ اس کو حرام سمجھتے۔ سو کہاں ائمہ اربعہ اور کہاں وہ احبار جو اللہ کی حرام کردہ چیز کو حلال قرار دیتے ہیں اور اللہ کی حلال ٹھہرائی ہوئی چیز کو حرام ٹھہراتے ہیں۔ اللہ کی پناہ اس بات سے کہ ائمہ اعلام کو ان احبار جیسا سمجھا جائے کیونکہ ان ائمہ نے شریعت اسلامیہ کی خدمت میں اپنی پوری قوت صرف کی اور اس میں اپنی زندگیاں لگا دیں اور ان کے درمیان جو مسائل میں اختلاف ہے وہ درحقیقت اختلاف اجتہادات کی وجہ سے ہے۔ ان کا یہ اختلاف باعث اجر ہے۔ اور یہ گمان کہ مذکورہ بالا آیت ائمہ اربعہ کو بھی شامل ہے جھوٹ ہے، بتان ہے۔ اس کا سبب جماعت عظیمہ ہے۔

سوال نمبر ۱۰۔۔۔۔۔ کیا ائمہ اربعہ میں سے کسی ایک کی تھلید شرک و کفر کے زمرہ میں داخل ہے؟

جواب۔۔۔۔۔ ائمہ اربعہ کی تھلید طبرمبتد کے لیے ہاں ہے اس کا کفر و شرک کے ساتھ کوئی تعلق نہیں ائمہ اربعہ حق اور دینی حق کے داعی ہیں۔ انہوں نے اپنے نفوس کو علم شریعت کے سیکھنے سکھانے کے لیے وقف کر دیا۔ حتیٰ کہ اس علم کا بڑا حصہ پایا۔ جس کی وجہ سے ان میں اجتہاد کی قدرت و صلاحیت پیدا ہو گئی۔ سو عاتد المسلمین جو ان کے مقلد ہیں وہ راہ ہدایت اور راہ نجات پر ہیں انشاء اللہ۔

سوال نمبر ۱۱۔۔۔۔۔ اور جو شخص یہ عقیدہ رکھتا ہے کہ مقلدین شرک و کفر کرتے ہیں اس کے بارے میں کیا حکم ہے؟

جواب۔۔۔۔۔ جو شخص یہ عقیدہ رکھتا ہے اس کو معلوم ہونا چاہیے کہ جس

کا یہ عقیدہ غلط ہے اس کی قطعاً کوئی بنیاد نہیں اور یہ عقیدہ دلائل کرتا ہے شریعت اسلامیہ سے بڑی جہالت پر کیونکہ شریعت اسلامیہ نے کفر و ایمان، شرک و توحید کے درمیان فرق کیا ہے ایسے شخص پر لازم ہے کہ وہ دین کا اتنا حصہ ضرور سیکھے جس کے ساتھ وہ شرک و کفر اور اجتناد کے درمیان فرق کر سکے۔

سوال نمبر ۱۲۔۔۔۔۔ کیا لوگ ائمہ اربعہ میں سے کسی امام کی تقلید کے محتاج ہیں یا نہیں؟ اور جس مسئلہ میں نفس نہ ہو اس میں تقلید گمراہی ہے یا نہیں؟

جواب۔۔۔۔۔ اس کا جواب ویسا ہی ہے بیسایم نے پہلے تفصیلاً لکھا ہے کہ غیر مجتہد محتاج ہے مجتہد کی تقلید کی طرف اور مجتہد کی تقلید خواہ میر منصوص مسئلہ میں ہو یا نفس کے سمجھے میں ہو جائز ہے یہ تقلید گمراہی کی طرف۔ مفسی نہیں ہے بلکہ اس کا گمراہی سے کوئی تعلق نہیں۔ اللہ تعالیٰ سے توفیق کا سوال ہے۔

